تحليل تطور التجارة العربية البينية وسبل مواجهة معوقاتها

جابر محمد الجزار.

مقدمـــة :

يعد تنمية التجارة العربية البينية مدخلاً من مداخل التعاون في سبيل تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول الجامعة العربية. وان كانت هذه الرؤية قد نشأت من منظور سياسي في أول الامر، فإن تطور اقتصاديات الدول العربية، خاصة في مجال التصنيع والتجارة ساعد على تثبيت المبرارت الاقتصادية لتنمية التجارة البينية[1].

وانطلاقاً من ان تنمية التجارة العربية البينية يعد لبنة في منظومة التكامل الاقتصادي العربي، بل قد تكون هي المحرك الاساسى لقوي التكامل التي تسعي الدول العربية إلى تحقيقه منذ نشأت جامعة الدول العربية ومع تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت عام ١٩٥٢ وما تلاها من محاولات اخرها اتفاقية انشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبري(الجافتا) التي اكتملت مراحلها في ٢٠٠٥/١/١ . فأن هذا البحث يحاول الاجابة علي مجموعة من التساؤلات حول واقع ومستقبل التجارة العربية البينية، اعتماداً علي تحليل ماضيها،ووصف واقعها.

اهمية الدراسة:

تنبع اهمية الدراسة من اهمية التجارة البينية للدول العربية بصفة عامة، ولمصر كأحد الدول العربية بصفة خاصة، حيث توضح بيانات التوزيع الجغرافي للصادرات المصرية ان اسواق الدول العربية تستوعب ٢١٪ من الصادرات المصرية عام ٢٠٠٥، وتاتي بذلك في المرتبة الثانية بعد دول الاتحاد الاوربي التي بلغت حصتها ٣٣٪ من اجمالي الصادرات المصرية[2]، هذا من جانب. ومن الجانب الاخر تحاول الدول العربية من خلال العديد من الاتفاقيات الثنائية التى دخلت حيز التنفيذ (إتفاق مصر وسوريا ١٩٩١/١٢/١ ، اتفاق مصر وليبيا ١٩٩٦/٦/١٨ ، اتفاق اتفاق مصر ولبنان ١٩٩٩/٣/١٥، اتفاق مصر وتونس ١٩٩٩/٣/١٥، اتفاق مصر والمغرب ١٩٩٩/٤/٢٨، اتفاق مصر والاردن ١٩٩٩/١٢/٢١، اتفاق مصر والعراق ٢٠٠١/٧/٨ ، ... وغيرها من الاتفاقيات) ومن خلال الاتفاقيات الجماعية، مثل اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبري (الجافتا)

---

* د. جابر محمد محمد الجزار – قسم الاقتصاد – كلية التجارة – جامعة حلوان

Great Arab Free Trade Area (GAFTA)، التي بدأت التنفيذ منذ١٩٩٨/١/١ واكتمل التخفيض الجمركي وفقا للجافتا الي الصفر في ٢٠٠٥/١/١، بموافقة ١٧ دولة عربية، واتفاق(اغادير) بين كل من الاردن وتونس ومصر والمغرب والتي تم التوقيع عليها بشكل نهائي في ٢٠٠٤/٢/٢٥،[٣] ... وغيرها من الاتفاقيات منذ نشأت جامعة الدول العربية وحتي الان، تحاول ان تحرر التجارة العربية البينية من القيود لتنشيطها وتنميتها، لما لذلك من اثار ايجابية علي الناتج والتوظف والدخل في الدول العربية جميعا.

مشكلة الدراسة:

ان الشواهد التاريخية توضح ان التجارة العربية البينية للسلع عدا النفط لم تنمو الا قليلاً خلال العقدين الماضيين، ولم تتعد نسبتها (١٠٪) من اجمالى تجارة الدول العربية الخارجية حتي مطلع القرن الحادى والعشرين مما يوضح ان حصة التجارة العربية البينية في التجارة الاجمالية ظلت ضئيلة إلي حد كبير، خاصة إذا ما قورنت هذه النسبة بالأرقام المناظرة لها في مناطق العالم الاخري(٥٩٪) في دول الاتحاد الاوروبي، (٣٧٪)في شرق اسيا، و (٣٦٪) في شمال إفريقيا، كما يوضح ان تجارة المنطقة العربية تعد نموذجا فريداً من حيث درجة غلبة تجارتها مع العالم الخارجي علي علاقتها التجارية مع شركائها الاقليميين[٤] فهل ستظل التجارة العربية البينية منخفضة كنسبة من التجارة العربية الاجمالية؟

وما هي العوامل المسئولة عن تدني التجارة العربية البينية في الماضي؟

وما هو واقع التجارة العربية البينية في الوقت الراهن؟

وما هي عوامل تفعيل وتنمية التجارة العربية البينية ؟

أو كيف يتم تفعيل التجارة البينية العربية؟

فرضية الدراسة:

تفترض الدراسة ان التجارة العربية البينية لم تتحسن نسبتها إلي اجمالي تجارة الدول العربية، علي الرغم من ازالة القيود الجمركية فيما بين الدول العربية وفقاً لاتفاقية الجافتا (GAFTA) ، وقد يرجع ذلك إلي بعض المعوقات التى تنتاب التطبيق الفعلي للجافتا من جانب، بالآضافة إلي عدم اشتمال الجافتا علي تحرير التجارة الدولية العربية في الخدمات من الجانب الاخر.

حدود الدراسة:

تغطي الدراسة الفترة من ١٩٨٠ حتى ٢٠٠٥ لمدة ربع قرن في ضوء المعطيات الحالية والتي يتمثل اهمها في ازالة القيود الجمركية(التعريفة الجمركية البينية الصفرية) بعد تطبيق الجافتا.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة علي المنهج التحليلي في تقدير التجارة العربية البينية، مع الاعتماد علي المنهج الوصفي التحليلي في تحليل واقع وماضي التجارة العربية البينية واسباب ذلك ومعوقاتها.

خطة الدراسة:

تنقسم الدراسة إلي مبحثين علي النحو التالي

المبحث الأول: تحليل تطور التجارة العربية البينية.

المبحث الثاني: اسباب ومعوقات التجارة العربية البينية وسبل مواجهتها.

المبحث الأول: "تحليل تطور التجارة العربية البينية"

مقدمة:

ان التجارة الخارجية تعد من محركات النمو، وازداد دورها في التنمية الاقتصادية في الآونة الاخيرة مع نمو ظاهرة العولمة وتحرير التجارة الخارجية لمعظم دول العالم، وانفتاح الاسواق وإعمال آليات السوق. كما ان انتهاء مفاوضات جولة اورجوي في مراكش ١٩٩٤، وانشاء منظمة التجارة العالمية World Trade Organization (WTO) أوجد حقبة جديدة من تحرير التجارة الدولية من القيود الكمية (الجمركية) والقيود غير الكمية(غير الجمركية) ، وساهم في ازدياد وتيرة العولمة واكد علي أهمية التجارة الدولية ليس للدول المتقدمة فحسب بل للدول النامية ايضا وبصورة اكثر أهمية.

وادراكاً لاهمية التجارة الدولية فقد حاولت الدول العربية الانخراط في العديد من الاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة لمواكبة هذه التطورات والاستفادة من مزاياها وتجنب بعض المظاهر السلبية لها، وفي هذا الاطار فقد اتخذت السياسات ورسمت الاستراتيجيات التجارية لتشجيع التجارة الخارجية لهذه الدول بشكل عام والتجارة البينية العربية بشكل خاص، غير ان المتتبع لتطور التجارة العربية البينية يلمس وجود فجوة كبيرة بين ما خطط ورسم من اهداف وبين ما تحقق علي ارض الواقع.

ولعل من اهم ملامح التجارة البينية العربية اتصافها بدرجة عالية من التركيز السلعي والجغرافي الامر الذي حد كثيراً من امكانات توسعها وفتح الفرصة امام التجارة مع الدول الاخري ذات الاقتصاديات الاكثر تنوعاً، وعلي الرغم من الازدياد الملموس في حجم الصادرات والواردات البينية العربية خلال العقد الاخير الا ان نسبته إلي التجارة العربية الاجمالية لم تتجاوز في احسن الاحوال ما نسبته ١٠٪ بالنسبة للصادرات و١٢٪ بالنسبة للواردات(*).

١-١ تطور التجارة العربية البينية بالنسبة لاجمالي تجارة الدول العربية:

يتضح من بيانات جدول رقم(١) ان الصادرات العربية البينية غير منتظمة في اتجاهها صعوداً وهبوطاً حيث نجد انها اخذت في التزايد من عام ١٩٨٠، إلي ١٩٨١ من١١,٨ مليار دولار إلي ١٤,٢ مليار دولار ثم اتجهت للتناقص في السنة التالية واستمرت في الاتجاه الهبوطي حتي عام ١٩٨٨ حيث ارتفعت من ٥,٣ مليار دولار عام ١٩٨٨ إلي ١٢,٢ مليار دولار عام ١٩٨٩ واستمرت في الزيادة للسنة التالية عام ١٩٩٠ . وهكذا صعودا وهبوطا حتي عام ٢٠٠٤.

وخلاصة تلك التطورات في الصادرات العربية البينية انها متذبذبة صعوداً وهبوطاً وغير ثابتة علي اتجاه معين خلال الفترة من ١٩٨٠ الي ٢٠٠٣ ٠ وان أقل قيمة بلغتها الصادرات العربية البينية كانت ٥,٢ مليار دولار عام ١٩٨٧، وان اعلي قيمة بلغت ٣٤,٧ مليار دولار عام ٢٠٠٤ ٠ وإذا ما قورنت بأجمالي الصادرات العربية عام ٢٠٠٤ نجد انها تساوي ٨,٧٪ وهي نسبة متواضعة في احسن تقدير للصادرات العربية البينية٠

اما بالنسبة للورادات العربية البينية فانها لم تكن احسن حالاً من الصادرات العربية البينية إذا انها متذبذبة صعوداً وهبوطاً ايضاً، حيث نجد انها بدأت عام ١٩٨٠ بقيمة ١١,٢ مليار دولار زادت إلي ١٤,٠٢ مليار دولار عام ١٩٨١، ثم انخفضت الي ١٠,٨ مليار دولار عام ١٩٨٢ واستمرت في الانخفاض عام ١٩٨٣ ثم اتجهت للزيادة عام ١٩٨٤، وهكذا صعوداً وهبوطاً كما يتضح من بيانات الجدول رقم (١)٠

وان اعلي قيمة بالنسبة للواردات العربية البينية كانت ٢٩,٩ مليار دولار عام ٢٠٠٤ ، وان اقل قيمة كانت ٥,٩ مليار دولار عام ١٩٨٦ ٠ وان نسبة الواردات العربية البينية إلي إجمالي الواردات العربية عند أعلي قيمة لها عام ٢٠٠٤ بلغت ١٢,٢٪ وهي افضل من نسبة الصادرات العربية البينية إلي إجمالي الصادرات العربية ولكنها لا زالت ضعيفة٠

وكذلك تذبذب التجارة العربية البينية من ٢٢,٩ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلي ٢٨,٣ مليار دولار عام ١٩٨١ ثم انخفضت إلي ٢٢,١ مليار دولار عام ١٩٨٢، واستمر الانخفاض للعام التالي حتى بلغت حوالي ١٧ مليار دولار عام ١٩٨٣ ثم اتجهت للزيادة الطفيفة إلي ان بلغت حوالي ١٧,٩ مليار دولار عام١٩٨٤، وهكذا تذبذبت بين الانخفاض والارتفاع حتى بلغت ٦٤,٤ مليار دولارعام ٢٠٠٤، وهي تمثل أعلي قيمة وصلت اليها التجارة العربية البينية خلال ربع القرن الاخير، بينما أقل قيمة كانت ١١,٢ مليار دولار عام ١٩٨٦ ٠

جدول رقم (١) تطور التجارة العربية البينية ونسبتها إلي إجمالي التجارة العربية القيمة مليار دولار

السنة	الصادرات العربية البينية	الواردات العربية البينية	التجارة العربية البينية	الصادرات العربية الاجمالية	الواردات العربية الاجمالية	التجارة العربية الاجمالية	نسبة التجارة العربية البينية إلي التجارة العربية الاجمالية ٪
١٩٨٠	١١,٧٤٩	١١,٢٢٠	٢٢,٩٦٨	٢٣٥,١	١١٢,٠	٣٤٧,١	٦,٦٢
١٩٨١	١٤,٢٣٧	١٤,٠٢١	٢٨,٢٥٨	٢١٧,٦	١٣٤,٩	٣٥٢,٥	٨,٠٢
١٩٨٢	١١,٣١٦	١٠,٨١٩	٢٢,١٣٥	١٦٢,٨	١٤٠,١	٣٠٢,٩	٧,٣١
١٩٨٣	٨,٤٨١	٨,٥١٠	١٦,٩٩١	١٦٦,٧	١٢٣,٥	٢٩٠,٢	٥,٨٥
١٩٨٤	٨,٦٦١	٩,١٩٢	١٧,٨٥٣	١٢٥,٧	١١٤,٩	٢٤٠,٦	٧,٤٢
١٩٨٥	٧,٧١١	٨,٠٤٠	١٥,٧٥١	١١١,٢	١٠٢,٧	٢١٣,٩	٧,٣٦
١٩٨٦	٥,٣١٦	٥,٨٨١	١١,١٩٧	٧٠,٣	٨٥,٧	١٥٦,٠	٧,١٨
١٩٨٧	٥,٢٢٨	٦,١٥٩	١١,٣٨٧	٧٩,٠	٨١,٨	١٦٠,٨	٧,٠٨
١٩٨٨	٥,٢٧٢	٦,٠٢٠	١١,٢٩٢	٨٠,٥	٩٣,٤	١٧٣,٩	٦,٤٩
١٩٨٩	١٢,١٧٢	٩,٣٩٧	٢١,٥٦٩	١١٢,٩٦٥	٩٤,٧٦	٢٠٧,٧٢٥	١٠,٣٨
١٩٩٠	١٤,٤٩٣	١٠,١٨١	٢٤,٦٧٣	١٣٨,٧٣٦	١٠٢,٧٨	٢٤١,٥١٦	١٠,٢٢
١٩٩١	١١,٣٨١	٩,٧٠٦	٢١,٠٨٧	١٢٤,٧٦	١٠٨,٤٢	٢٣٣,١٨	٩,٠٤
١٩٩٢	١٠,٣٨٠	١٠,٩٨٩	٢١,٣٦٩	١٣٧,٣٦	١٢٧,٣٨	٢٦٤,٧٤	٨,٠٧
١٩٩٣	١٠,٣٤٨	١١,٠٤٣	٢١,٣٩١	١٢٨,٤٢	١٢٣,٢٨	٢٥١,٧	٨,٥٠
١٩٩٤	١٠,٩٦١	١١,٣١٤	٢٢,٢٧٥	١٣١,٥٧	١٢٢,٤٤	٢٥٤,٠١	٨,٧٧
١٩٩٥	١٢,٤٤٠	١٢,٣٣٣	٢٤,٧٧٣	١٤٧,٠١	١٣٤,٥٣	٢٨١,٥٤	٨,٨٠
١٩٩٦	١٤,٢٩٢	١٣,٥٠٨	٢٧,٨٠٠	١٧٠,٩٨	١٤٠,٧٤	٣١١,٧٢	٨,٩٢
١٩٩٧	١٤,٩٨٦	١٤,١٠٥	٢٩,٠٩١	١٧٧,٠٤١	١٤٦,٥٨	٣٢٣,٦٢١	٨,٩٩
١٩٩٨	١٣,٣١٧	١٣,١٠٦	٢٦,٤٢٢	١٤٠,٧٨٢	١٥٢,٤٠٣	٢٩٣,١٨٥	٩,٠١
١٩٩٩	١٣,٥٧٥	١٣,٣٧٧	٢٦,٩٥١	١٧١,٠٠٤	١٤٤,٩٣١	٣١٥,٩٣٥	٨,٥٣
٢٠٠٠	١٦,٠٦٧	١٥,٧٣٧	٣١,٨٠٥	٢٥٣,٣٠٧	١٥٨,٧١٣	٤١٢,٠٢	٧,٧٢
٢٠٠١	١٧,٨٨٧	١٧,٤٣٦	٣٥,٣٢٣	٢٣٧,٧٥٣	١٦٦,٩٦٥	٤٠٤,٧١٨	٨,٧٣
٢٠٠٢	٢٠,٦١٨	١٨,٧٨٩	٣٩,٤٠٧	٢٤٥,٠٥١	١٧٥,٤٩٩	٤٢٠,٥٥	٩,٣٧
٢٠٠٣	٢٤,٩٩٢	٢٠,٥٠٤	٤٥,٤٩٦	٣٠٣,١٧٣	١٩٨,٧٣٠	٥٠١,٩٠٣	٩,٠٦
٢٠٠٤	٣٤,٦٨٠	٢٩,٧٥٥	٦٤,٤٣٥	٣٩٦,٤٨٦	٢٤٣,٠٥٤	٦٣٩,٥٤٠	١٠,١

المصدر: – الامانة العامة لجامعة الدول العربية (واخرون)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، اعداد مختلفة.

وبالنظر إلي نسبة التجارة البينية العربية إلي إجمالي التجارة العربية، وهي المؤشر الأهم نجد انها ارتفعت من ٦,٦٪ عام ١٩٨٠ إلي ٨٪ عام ١٩٨١ ثم انخفضت إلي ٧,٣٪ عام ١٩٨٢ واستمرت للعام التالي في الانخفاض حتي بلغت ٥,٩٪ عام ١٩٨٣، ثم عاد الارتفاع إلي ان بلغ ٧,٤٪ عام ١٩٨٤، وهكذا تذبذبت ايضاً بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة من ١٩٨٠ حتي ٢٠٠٤ إلي ان بلغت ١٠,١٪ عام ٢٠٠٤ وان اعلي نسبة لها بلغت ١٠,٤٪ عام ١٩٨٩، وان أقل نسبة لها بلغت ٥,٩٪ عام ١٩٨٣ ٠

أي ان نسبة التجارة البينية العربية إلي إجمالي التجارة العربية تراوحت بين ٦٪ و١٠٪ خلال الفترة من ١٩٨٣ إلي ٢٠٠٤ ٠ وان أعلي نسبة لها وهي ١٠,٤٪ لا زالت منخفضة مقارنة بمثيلاتها في المناطق المتكاملة المتجاورة الآخري مثل دول الاتحاد الاوربي (٥٩٪)، وفي دول شرق اسيا ٣٧٪، وفي دول شمال افريقا ٣٦٪، كما سبق توضيحه٠

١-٢ التجارة البينية العربية واهميتها في الاقتصاديات العربية:

لقد اوضحت نظريات التنمية الاقتصادية في الستينيات أهمية التجارة الخارجية وروابطها الامامية والخلفية بالتنمية الاقتصادية، وخاصة الصادرات التي تربطها علاقات سببية بالانتاج والتصنيع تسير في الاتجاهين وتنعكس علي العمالة والناتج المحلي الاجمالي٠ كما ان الواردات وخاصة من السلع الراسمالية لها اهميتها في تغذية الصناعة والبنية الاساسية٠

ان توافر السوق العربية الواسعة(٣٠٦,٤ مليون نسمة عام ٢٠٠٤)[٦] امام المنتجات العربية يشكل عاملاً اساسيا بل وحيوياً، في نمو وتطور قوي الانتاج في هذه الدول، وبناء قاعدتها الانتاجية وزيادة استغلال مواردها الذاتية[٧]، وتعد السوق العربية سوق متسع بعد اقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبري ابتداء من عام ٢٠٠٥- بحيث اصبحت التعريفة الجمركية تعريفة صفرية، اى حرية انتقال السلع العربية بين الدول العربية بدون جمارك أو بتعريفة جمركية صفرية للدول الاعضاء في المنطقة وعددهم سبعة عشر دولة(معظم الدول العربية)-، وفرصة جيدة لتنمية التجارة العربية البينية٠

وقد يثار سؤال عن مدي ما حققته الاتفاقيات التجارية الجماعية والثنائية بين الدول العربية في تطوير التجارة العربية البينية، وللاجابة عن هذا التساؤل لابد من تحليل البيانات الاحصائية للتجارة العربية البينية ومتابعة تطورها، وسوف يتم ذلك من خلال قياس تطور اهمية التجارة العربية البينية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية خلال الفترة من ١٩٨٢ إلي ٢٠٠٤، وذلك علي النحو التالي كما يتضح من بيانات جدول رقم (٢) ٠

جدول رقم(٢) تطور نسبة التجارة العربية البينية إلي الناتج المحلي الإجمالي بالمليار دولار

السنوات	التجارة العربية البينية(١)	الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية(٢)	نسبة التجارة إلي الناتج (٣)=١÷٢	السنوات	التجارة العربية البينية (١)	الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية(٢)	نسبة التجارة إلي الناتج (٣)=١÷٢
١٩٨٢	٢٢,١٣٥	٤٣٤,٧٢٣	٥,١	١٩٩٣	٢١,٣٩١	٤٨٦,٠٩٥	٤,٤
١٩٨٣	١٦,٩٩١	٤٠٥,٢٤٣	٤,٢	١٩٩٤	٢٢,٢٧٥	٤٩٦,٩٢٤	٤,٥
١٩٨٤	١٧,٨٥٣	٤٠٣,٠٢٠	٤,٤	١٩٩٥	٢٤,٧٧٣	٥٠١,٤٦٩	٤,٩
١٩٨٥	١٥,٧٥١	٣٧٥,٦١٧	٤,٢	١٩٩٦	٢٧,٨٠٠	٥٥٤,٢٨٩	٥,٠
١٩٨٦	١١,١٩٧	٣٧٧,٠٩٩	٣,٠	١٩٩٧	٢٩,٠٩١	٥٨٠,٥٩٠	٥,٠
١٩٨٧	١١,٣٨٧	٣٩٥,٥٥٨	٢,٩	١٩٩٨	٢٦,٤٢٢	٥٥٧,٩٦٦	٤,٧
١٩٨٨	١١,٢٩٢	٣٦٢,١٦٢	٣,١	١٩٩٩	٢٦,٩٥١	٥٩٤,٨٠٩	٤,٥
١٩٨٩	٢١,٥٦٩	٣٦٦,٨١١	٥,٦	٢٠٠٠	٣١,٨٠٥	٦٧٥,٩١٨	٤,٧
١٩٩٠	٢٤,٦٧٣	٤١٨,٦٤٥	٥,٩	٢٠٠١	٣٥,٣٢٣	٦٥٦,١٣٥	٥,٤
١٩٩١	٢١,٠٨٧	٤٥٠,٨٦١	٤,٧	٢٠٠٢	٣٩,٤٠٧	٦٦٢,٤٣	٥,٩
١٩٩٢	٢١,٣٦٩	٤٨٥,٩٦٨	٤,٤	٢٠٠٣	٤٥,٤٩٦	٧٢٢,٩٢٠	٦,٣
				٢٠٠٤	٦٤,٤٣٤	٨٧٠,٠٤١	٧,٤

المصدر:- الامانة العامة لجامعة الدول العربية (واخرون)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، اعداد مختلفة.

توضح بيانات جدول رقم(٢) ان نسبة التجارة البينية إلي الناتج المحلي الإجمالي انخفضت من ٥,١٪ عام ١٩٨٢ إلي ٤,٢٪ عام ١٩٨٣، ثم اتجهت إلي الانخفاض مرة اخري حتي بلغت ٤,٢٪ عام ١٩٨٥ واستمرت في الانخفاض حتى بلغت ٢,٩٪ عام ١٩٨٧، ثم عاد الارتفاع إلي٣,١٪ عام ١٩٨٨، واستمر الارتفاع حتى بلغت ٥,٩٪عام ١٩٩٠، وعادت مرة اخري للانخفاض في السنة التالية وهكذا ارتفاع وانخفاض ثم ارتفاع حتى بلغت ٧,٤٪ عام ٢٠٠٤، اي انها متذبذبة كنسبة التجارة البينية إلي إجمالي التجارة العربية، ومن الملاحظ انها تراوحت بين ٢,٩٪عام ١٩٨٧ كأقل نسبة وبين ٧,٤٪.كأعلي نسبة عام ٢٠٠٤، وان ارتفاعها لإعلي نسبة لها عام ٢٠٠٤ يعد مؤشرا جيدا لتحسنها في السنوات القادمة.

١-٣ اداء التجارة العربية البينية خلال عامي ٢٠٠٣- ٢٠٠٤ :

لقد بلغت تقديرات قيمة التجارة العربية البينية (الصادرات + الواردات) ٦٤,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٤، وسجلت بذلك زيادة عن العام السابق بمعدل نمو وصل الي ٣٦,٣٪عام٢٠٠٤ ، مقارنة بنمو بلغت نسبتة ١٥٪ عام ٢٠٠٣ وتأتي هذه الزيادة من جانبي الصادرات والواردات البينية.

اما بالنسبة لتطور حصة التجارة البينية في التجارة العربية الإجمالية، فقد ادي ارتفاع قيمة الصادرات الإجمالية بمعدل نمو أعلي من معدل نمو الصادرات البينية إلي انخفاض حصة الصادرات البينية في إجمالي الصادرات العربية، التى تراجعت من ٨,٤٪ عام ٢٠٠٢ إلي ٨,٢٪ عام ٢٠٠٣ ٠ كما انخفضت حصة الواردات البينية في إجمالي الواردات العربية من ١٠,٧٪ عام ٢٠٠٢ لتبلغ ١٠,٣٪ عام ٢٠٠٣ ٠ولكن ارتفعت قيمة الصادرات البينية العربية بنسبة ٣٦,١٪ عام ٢٠٠٤ الي ٣٤,٧ مليار دولار، في حين نمت الواردات البينية العربية بنسبة ٣٦,٦٪ لتصل الي ٢٩,٨ مليار دولار، الجدول رقم (١). كما تجاوزت نسبة النمو في الصادرات البينية العربية نسبة النمو في الصادرات العربية الاجمالية، مما ادي الي ارتفاع حصة الصادرات البينية في اجمالي الصادرات العربية الي ٨,٧٪ عام ٢٠٠٤، كما ارتفعت حصة الواردات البينية العربية في اجمالي الواردات الي ١٢,٢٪ عام ٢٠٠٤.

وبالنسبة لإداء الدول العربية فرادي عام ٢٠٠٣، سجلت الدول العربية زيادات في صادراتها البينية، وقد سجلت معدلات زيادة سنوية عالية نسبياً في قيمة صادراتها إلي بقية الدول العربية كل من السعودية بنسبة ٤٨,٨٪، ثم الجزائر بنسبة ٢٩,٣٪، والامارات بنسبة١٤,٥٪ والسودان بنسبة ١٤,٣٪، واليمن بنسبة ١٢,٦٪، ومصر بنسبة ١١,٧٪ ٠ وتعزي الزيادات الملحوظة في الصادرات البينية لهذه الدول إلي الارتفاع في الاسعار العالمية للنفط ومشتقاته، علماً ان الصادرات النفطية تشكل ما يزيد عن نصف الصادرات البينية[٨]، وكذلك تراجع الدولار مقابل العملات الرئيسية ومنها خاصة اليورو والذي يسهم في زيادة القدرة التنافسية العربية للصادرات غير النفطية في الاسواق العربية، بالاضافة إلي فتح السوق العراقية امام صادرات دول العالم وخاصة منها الدول العربية المجاورة، وذلك خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٣ ٠ اما فيما يتعلق باداء الدول فرادى عام ٢٠٠٤ ، فقد سجلت غالبية الدول العربية زيادة في صادراتها البينية. وقد حلت قطر في المرتبة الاولي في نمو صادراتهاالبينية بنسبة بلغت ٦٧٪، وجاءت بعدها الامارات بنسبة زيادة بلغت ٥٣,١٪، فلبنان بنسبة ٤٥,١٪، فالسعودية بنسبة ٤٤,٣٪، فالسودان بنسبة ٤١,٧٪. وقد نمت الصادرات البينية لكل من موريتانيا والجزائر والاردن والعراق وجيبوتي بين٣٠٪ و ٤٠٪، فيما تراوحت نسبة النمو لمعظم الدول العربية الاخري بين ٢٨,٢٪ في الكويت و ٢,٩٪ في ليبيا. بالمقابل، سجلت دولتان فقط تراجعا في صادراتها البينية في عام ٢٠٠٤، هما اليمن بنسبة ٣٧,٤٪، والبحرين بنسبة طفيفة بلغت ٠,٧٪. ويشار الي ان ارتفاع اسعار النفط الخام ساهم في زيادة الصادرات البينية العربية والتي تشكل الصادرات النفطية منها ما يزيد عن نصفه.[٣]

وفى جانب الواردات البينية، سجلت ايضاً غالبية الدول العربية معدلات زيادة تراوحت بين ٨٣,٨٪ في ليبيا، و ٠,٣٪ في عُمان، بينما تراجعت الواردات البينية لاربع دول، هي موريتانيا بنسبة٢٥,٤٪، والاردن بنسبة٢٢,٣٪، والصومال بنسبة ١٤,٤٪، والمغرب بنسبة ٧,٦٪ وخلال عام ٢٠٠٤ ، فقد حققت معظم الدول العربية زيادة في وارداتها البينية جاء افضلها اداء العراق الذي شهدت وارداته نموا كبيرا بلغت نسبتة ١٠١٪، نتيجة لانفتاح سوقه بعد رفع العقوبات عنه.

اما بالنسبة لمساهمة الدول العربية في الصادرات البينية العربية لعام ٢٠٠٣، تبقي السعودية أكبر مصدر إلي الدول العربية حيث ارتفعت قيمة صادراتها البينية لتبلغ ١٠,٢ مليار دولار، وذلك مقارنة بحوالي ٦,٨ مليار دولار في العام السابق، وتشكل صادرات السعودية للدول العربية حصة ٤٠٪ من الصادرات البينية العربية، تليها الإمارات التي ارتفعت صادراتها إلي الدول العربية إلي ٣,٦ مليار دولارعام ٢٠٠٣, مقارنة بحوالي ٣,٢ مليار دولار في العام السابق، وتشكل حصة صادراتها البينية ١٤,٥٪ من الصادرات البينية العربية. وفي عام ٢٠٠٤ فما زالت السعودية تستاثر بالحصة الاكبر في الصادرات البينية التي بلغت ٤٢,٤٪ عام ٢٠٠٤، تليها الامارات بحصة بلغت ١٨,٧٪[٩].

ويلاحظ ان الدول العربية الاخري التي بلغت قيمة صادراتها لبقية الدول العربية ما يزيد عن مليار دولارعام ٢٠٠٣، هي عمان بنحو ١,٦ مليار دولار،والعراق بنحو ١,٢مليار دولار، وسوريا بنحو١,١مليار دولار، في حين تراجعت قيمة الصادرات البينية للاردن من نحو أكثر من مليار دولار عام ٢٠٠٢ إلي أقل من مليار دولار عام ٢٠٠٣ ،ومن الجدير بالذكر ان الدول العربية الاخري التي تجاوزت قيمة صادراتها البينية حاجز المليار دولار عام ٢٠٠٤ هي سوريا وعمان ومصر والاردن والكويت.

اما بالنسبة لمساهمة الدول في الواردات البينية، تعتبر السعودية والامارات وعمان أكبر المستوردين من الدول العربية بما يقارب ٧,٧ مليار دولار، وقد سجلت السعودية أعلي قيمة للواردات البينية تقدر بنحو ٢,٩مليار دولار ونسبة ١٤,١٪ من الواردات البينية العربية، وتأتي الامارات كثاني أكبر مستورد من الدول العربية بقيمة ٢,٧مليار دولار،وحصة١٣,٢٪من الواردات البينية العربية، ويلي ذلك عُمان التي بلغت وارداتها من بقية الدول العربية نحو ٢,١ مليار دولار عام ٢٠٠٣، ونسبة١٠,٢٪من إجمالي الواردات البينية العربية، كما بلغت واردات خمس دول اخري، وهي السودان والعراق والكويت ومصر والمغرب من بقية الدول العربية قيمة تزيد عن مليار دولار وتشكل مساهمتها الفردية نحو ٦٪ في المتوسط من اجمالي الواردات العربية[١٠] ، وفي عام ٢٠٠٤، فقد جاءت الامارات في المرتبة الاولي كاكبر مستورد حيث بلغت حصتها في الواردات البينية ١٢,٨٪ عام ٢٠٠٤ وبقيمة بلغت ٣,٨ مليار دولار، تليها السعودية في المرتبة الثانية بنسبة ١٢,٧٪، تليها عمان بنسبة ١٢,١٪، وجاءت الاردن في المرتبة الرابعة بنسبة ٨,٤٪ من الواردات البينية.

وعلي الرغم من تحسن بعض مؤشرات التجارة العربية البينية، حيث بلغت نسبتها إلي إجمالي التجارة الخارجية العربية عام ٢٠٠٤ حوالي ١٠,١٪، إلا انها تعد محدود للغاية، إذ يكفي ان نذكر ان التجارة بين دول الاتحاد الاوروبي تشكل حوالي ٦٧٪ من إجمالي تجارتها الخارجية[١١]، وهذا ما يخلق سؤال عن اسباب تدني هذه النسبة في الدول العربية.

وفي اطار تحليل تأثير منطقة التجارة الحرة العربية الكبري (الجافتا) علي اداء التجارة العربية البينية فان بيانات الجدول رقم (٣) التالي توضح ذالك، حيث تظهر المملكة العربية السعودية محافظة علي حصة الاسد من مجموع التجارة العربية البينية حيث بلغت قيمة تجارتها مع مختلف البلدان العربية ٨,٩٧٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٣.

وتاتي المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والاردن في مقدمة الدول العربية من حيث حجم التجارة البينية والتي بلغت في عام ٢٠٠٣ ما مقداره ١٨ مليار دولار امريكي، اي ما يمثل حوالي ٤٤ في المائة من اجمالي التجارة البينية في تلك السنة . هذا في حين كانت السودان، وقطر وموريتانيا اقل الدول العربية مساهمة في التجارة العربية البينية بقيمة بلغت ٩٢١,٧ مليون دولار للسودان و ٨٨٧,٤ مليون دولار لقطر و٦٦,١مليون دولار فقط لموريتانيا.

جدول رقم (٣) التجارة الخارجية والبينية للدول العربية(١٩٩٧-٢٠٠٣) بملايين الدولارات

السنوات	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
الجزائر							
١-التجارة الخارجية	٢٢٤٢٣	١٩٤٢٩	٢١٩١٣	٣٠٥٦٦	٣٢٠٧٣	٣١٨٥٠	٣٩٤٨٦
٢- التجارة البينية	٥٨٨	٤٣٦	٤٥٨	٥٣٦	٤٩٩	٥٥٤	١١٤٣
٣- نسبة ٢ : ١	٢,٦	٢,٢	٢,١	١,٧	١,٥	١,٧	٢,٩
البحرين							
١-التجارة الخارجية	١٠٤٠٦	١٠٠١٨	١٠٢٢٠	١١٦٧٠	١٢٤٦٧	١٢٢٧٢	١٥٣٧٨
٢- التجارة البينية	٢٤٤٦	١٥٢٥	١٤٨٢	١٧٨٧	١٨١٣	١٩١٣	٢٥١٩
٣- نسبة ٢ : ١	٢٣,٥	١٥,٢	١٤,٥	١٥,٣	١٤,٥	١٥,٦	١٦,٤
مصر							
١-التجارة الخارجية	١٧٠٧٦	١٩٦٧٤	١٩٤٩٧	٢٧٢٩٣	٢٧٥٦٢	٢٤٧٨٠	٢٩١٨٠
٢- التجارة البينية	١١٦٧	١٤٤٤	١٤٦٣	١٨٠٦	١٩٣٩	١٨٧٥	٢٦٣٢
٣- نسبة ٢ : ١	٦,٨	٧,٤	٧,٥	٦,٦	٧,٠	٧,٦	٩,٠
الاردن							
١-التجارة الخارجية	٥٣٨٨	٥٠٣٧	٤٩٠٧	٥٧٥٤	٥٨١٤	٧٩٣١	١٠٣٢٩
٢- التجارة البينية	١٦٩٥	١٣٥٢	١٣٦١	١٦٥٦	٦٧٤	٢١٠٠	٢٧٠٣
٣- نسبة ٢ : ١	٣١,٤	٢٦,٨	٢٧,٧	٢٨,٨	١١,٦	٢٦,٥	٢٦,٢

تابع جدول رقم (٣)

الكويت							
١-التجارة الخارجية	٢٢٦٧١	١٧٦٠٠	١٨٤٣٧	٢٣٤٣٧	١٧١٨٨	٢٤٢٢٦	٢٦١٦٣
٢- التجارة البينية	١٣٦٤	١٣٤٥	١١٩٨	٣٠٥	غ م	١٦٩١	١٩٧٠
٣- نسبة ٢ : ١	٦,٠	٧,٦	٦,٥	١,٣	غ م	٧,٠	٧,٥
لبنان							
١-التجارة الخارجية	٨١٦٧	٧٧٧٦	٦٨٨٢	٦٩٤٢	٧٤٨٢	٧٢٣٦	٨٨٨٢
٢- التجارة البينية	٨٣٩	٧٥٥	٦٨٥	٨٥٨	١٠٩٠	١١٩٩	١٤٩٤
٣- نسبة ٢ : ١	١٠,٣	٩,٧	٩,٩	١٢,٣	١٤,٦	١٦,٦	١٦,٨

تابع جدول رقم (٣)

السنوات	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
ليبيا							
١-التجارة الخارجية	١٤٩١٣	١١٦٣٢	١٢٢٤١	١٦٧٨٣	١٥٦٦٢	١٥٠٦٠	١٩٦٧٦
٢- التجارة البينية	١١٢٠	٩٤٨	٨٧٣	١٠٣٢	١٠٢٦	٩٩٣	١٢٧٩
٣- نسبة ٢ : ١	٧,٥	٨,١	٧,١	٦,١	٦,٥	٦,٦	٦,٥
موريتانيا							
١-التجارة الخارجية	١١٤٦	١٠٨٠	١٠٩١	١٠٩٥	١١٧٨	١٣٢٠	١٦٤٢
٢- التجارة البينية	٧٦	٤٤	٣٠	٣٦	٣٤	٥٩	٦٦
٣- نسبة ٢ : ١	٧,٠	٤,٠	٣,٠.	٣,٣	٢,٩	٤,٥	٤,٠
المغرب							
١-التجارة الخارجية	١٤٠٧٣	١٣٠٦١	٢٠٠٥٥	٢٠٦٤٠	٢٠٦٦٩	٢١٣٤٨	٢٦١٣٥
٢- التجارة البينية	١٢٢١	٦٥٧	٨٣٦	١٠٠٣	١٠٤٠	١٦٩٧	٢١٢٠
٣- نسبة ٢ : ١	٨,٧	٥,٠	٤,٢	٤,٨	٥,٠	٨,٠	٨,١
عُمان							
١-التجارة الخارجية	١٢٥٠٩	١١٠٥٧	١١٧٦٨	١٥٩١٧	١٧٨٣٥	١٥٣٩٧	١٦٨٤٩
٢- التجارة البينية	٢٤٥٥	٢٧٧٨	٢٦٤٣	٣٢٤٧	٣٠٩٦	٢٨٢٨	٢٣٧٩
٣- نسبة ٢ : ١	١٩,٦	٢٥,١	٢٢,٤	٢٠,٤	١٧,٣	١٨,٤	١٤,١
قطر							
١-التجارة الخارجية	٨٣٧١	٨٢٧٧	٨٥٦٥	١٤٧٧٩	١٧٠١٧	١٦٥٠٥	١٩٦٤٩
٢- التجارة البينية	٦٢٥	٨٢٧	٧٥١	١٢٧١	١١٨٩	١١٦٧	٨٨٧
٣- نسبة ٢ : ١	٧,٥	١٠	٨,٨	٨,٦	٧,٠	٧,١	٤,٥
السعودية							
-التجارة الخارجية	٨٩١٣٥	٦٨٧٣٩	٧٥٧١١	١١٠٨٧٩	١٠٨٩٦٢	١١٤٤١٩	١٣٨٠٢٥
٢- التجارة البينية	٨٢٠٠	٦٧١٧	٧١٧٠	٨٤٢٦	٨٣١٢	٧٨٣٩	٨٩٧٥
٣- نسبة ٢ : ١	٩,٢	٩,٨	٩,٥	٧,٦	٧,٦	٦,٩	٦,٥
السودان							
١-التجارة الخارجية	١٩٥٥	٢١٣٣	٢٢٤٤	٣٢٠٨	٣٨٣١	٣٦٣٣	٤٠٤٩
٢- التجارة البينية	٦٩٢	٣٦٥	٤١٢	٥٢٣	٥٣٩	٥٢١	٩٢٢
٣- نسبة ٢ : ١	٣٥,٤	١٧,١	١٨,٤	١٦,٣	١٤,١	١٤,٣	٢٢,٨

تابع جدول رقم (٣)

السنوات	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
سوريا							
١-التجارة الخارجية	١١٣١٤	٦٧٨٥	٧٢٩٦	١٠٣٢٦	١١٨٤٢	١٢٧٠٨	١٥٠٦٠
٢- التجارة البينية	٩٣٣	١١١٣	١٠٤٤	١٢٧٦	١٣٤٣	١٣٦٩	٢١٧٣
٣- نسبة ٢ : ١	٨,٢	١٦,٤	١٤,٣	١٢,٣	١١,٣	١٠,٨	١٤,٤
تونس							
١-التجارة الخارجية	١٤٧٠٨	١٤١٤٠	١٧٤٦٢	١٤٥٧٩	١٦٦٩٥	١٦١٦٢	١٨٩٣٧
٢- التجارة البينية	٩٠٢	٨٠٦	٩٤٦	١١٤٥	١١٨٦	١١٣٩	١٦٥٤
٣- نسبة ٢ : ١	٦,١	٥,٧	٥,٤	٧,٨	٧,١	٧,٠	٨,٧
الامارات							
١-التجارة الخارجية	٥٤٢٢٧	٥٠٦١٣	٦٢٤٣٦	٨٠٦٥٢	٨٣٢٥٠	٨٦١١٢	٩٠٧٥٠
٢- التجارة البينية	٣٥٧٦	٤٢٠٨	٤٩١٣	٦٣٥٦	٥٨٧٣	٥٨٤٨	٦٣٤٢
٣- نسبة ٢ : ١	٦,٦	٨,٣	٧,٩	٧,٩	٧,٠	٦,٨	٧,٠
اليمن							
١-التجارة الخارجية	٤٢٨٦	٣٦٦٤	٤٦٥٠	٦٣٩٩	٦٥٩٤	٦٩٩١	١٠١٢٨
٢- التجارة البينية	٥٢٥	٧١٨	٦٧٢	١٠١١	٨٩٠	١١٣٣	١٨٧٤
٣- نسبة ٢ : ١	١٢,٢	١٩,٦	١٤,٤	١٥,٨	١٣,٥	١٦,٢	١٨,٥

المصدر: ESCWA, based on IMF, ***Direction of Trade Statistics Yearbook***, 2001 ; IMF, ***Direction of Trade Statistics Quarterly***, June 2002; June 2003 and June 2004.

كما يظهر الجدول ان القيمة المطلقة للتجارة العربية البينية ارتفعت في كل الدول العربية، بين عامي ٢٠٠٢و٢٠٠٣، باستثناء قطر (انخفضت من ١١٦٧ الي ٨٨٧,٤ مليون دولار) وعمان(انخفضت من ٢٨٢٨ الي ٢٣٧٩,٤مليون دولار).

ففي الجماهيرية العربية الليبية ارتفعت قيمة التجارة البينية من ٩٩٣ مليون دولار عام ٢٠٠٢ الي ١٢٧٩,٢ مليون دولار عام ٢٠٠٣. ومع ذلك انخفضت نسبة التجارة البينية الي التجارة الخارجية من ٦,٦٪ الي ٦,٥٪ . وفي اليمن ارتفعت قيمة التجارة البينية من ١١٣٣ عام ٢٠٠٢ الي ١٨٧٣ مليون دولار عام٢٠٠٣ ، فيما ارتفعت نسبة هذه التجارة الي التجارة الخارجية من ١٦,٢٪ الي ١٨,٥٪، اما في السعودية فقد ارتفعت قيمة التجارة البينية من ٧٨٣٩ عام ٢٠٠٢ الي ٨٩٧٥ مليون دولار عام ٢٠٠٣، فيما انخفضت نسبتها الي التجارة الخارجية من ٦,٩٪ الي ٦,٥٪ [١٢].

لقد تم التنبؤ بنسبة التجارة البينية الي التجارة الجمالية وفقا لبيانات جدول رقم (١) وباستخدام حزمة (SPSS)، خلال الفترة من ٢٠٠٥ الي ٢٠٢٥ ، وقد تبين ان هذة النسبة لم تتحسن عن ١٠,٥٪[١٣] اذا استمر التذبذب علي نفس الحال السابق، كما تم تقدير العلاقة بين التجارة العربية البينية (كمتغير تابع)والتجارة

الخارجية العربية الاجمالية(كمتغير مستقل)، واتضح من التقدير ان العلاقة قوية ومعنوية عند مستوي ٥٪، حيث اوضح التقدير ان.

$$\text{Intra Trade} = -5.008 + .101\ \text{Total Trade} \qquad (1)$$
$$(1.994)^{**}\ (.006)^{**}$$
$$R^2 = .96 \qquad D.W=.88$$

من الدالة رقم (١) السابقة يتضح ان التغير في التجارة الاجمالية يفسر ٩٦٪من التغيرات في التجارة العربية البينية ، مما يعني زيادة التشابة او التماثل في هيكل التجارة البينية مع التجارة الخارجية الاجمالية ، ويؤكد علي مشكلة عدم التنويع في هيكل التجارة العربية البينية.

المبحث الثانى : اسباب ومعوقات التجارة العربية البينية وسبل مواجهتها

٢-١ اسباب تدني نسبة التجارة البينية إلي إجمالى التجارة العربية:

ان تدني قيم وحجم التجارة البينية بين الدول العربية(لم تتعد ١٠٪ من تجارتها الإجمالية) ظاهرة تدعو للقلق في الوقت الذي تسعي فيه الدول العربية إلي زيادة صادراتها وايجاد اسواق جديدة لاستعاب منتجاتها الفائضة، علماً بان الدول العربية قد عملت وتعمل منذ فترة طويلة من اجل زيادة تعاونها وتبادلها التجاري عن طريق تنفيذ الاتفاقيات التي عقدت بينها وعن طريق زيادة فعالية المشاريع والمؤسسات المشتركة التي اقيمت فيما بين الدول العربية [١٤] وربما يعود هذا التواضع في التجارة البينية العربية إلي مجموعة من العوامل والقيود والتي سنحاول القاء الضوء علي اهمها فيما يلي:

١-تشابة هياكل الانتاج والصادرات وتركز الصادرات في المواد الاولية (كالبترول والقطن والفوسفات والغاز والحديد٠٠٠الخ) والتي تجد اسواقاً استهلاكية مستقرة في الدول الصناعية كأوروبا واليابان والولايات المتحدة الامريكية٠ وهذه الاسواق هي أكبر حجماً وأكثر قدرة علي دفع قيمة لهذه الصادرات اما نقداً أو بالعملات القابلة للتدوال أو التحويل، أو عيناً لامتلاكها سلعاً كثيرة متنوعة ومتطورة تستوردها الدول العربية٠ ان استقرار هذا النوع من التبادل السلعي والنقدي بين البلدان العربية والدول الصناعية خلق نوعاً من العلاقات الاقتصادية الاستهلاكية والانتاجية المستقرة مما زاد من اعتماد كل منهما علي الاخر ولو بدرجات متفاوتة، اضافة إلي ذلك فإن معظم الصناعات العربية الكبيرة التي اقيمت خلال العقود الثلاثة الماضية متشابهة واستمرات في التوجه نحو الدول الصناعية والاسواق الاجنبية، كالبتروكيماويات والالومنيوم والمنتجات النفطية والغاز، ونظراً لان هذه الصناعات تمثل الجزء الأكبر والاكثر أهمية في القطاع الصناعي العربي, فانها ساهمت في زيادة العلاقات التجارية مع الدول الصناعية[١٥] ٠

٢-عدم توافر الارادة السياسية والمصارحة الصادقة بين كافة الاطراف العربية في إطار احترام سيادة كل دولة عربية وعدم التدخل في شئونها، بالاضافة إلي عدم تحييد العمل الاقتصادي المشترك ومن ثم اصبحت مسيرته تتوقف إلي حد بعيد علي العلاقات السياسية، وبعبارة اخري فان الخلافات والهزات السياسية كانت لها دائما انعكاسات سلبية علي مسيرة التعاون الاقتصادي العربي بحيث ان اي ازمة سياسية لحادثة طارئة كانت دائما كفيلة بالاطاحة بمجهود سنوات طويلة في مجال التعاون الاقتصادي العربي ، ولعل اوضح مثال علي ذلك هو انسحاب الدول العربية من الهيئة العربية للتصنيع علي اثر توقيع مصر لاتفاقية السلام مع اسرائيل عام ١٩٧٩[١٦].

٣-عدم وجود سياسة قومية عربية للتصنيع علي مستوي الدول العربية ككل، الامر الذي ادي إلي ظهور صناعات عديدة متكررة في أكثر من دولة عربية مما ادي إلي التنافس بينها بدلاً من التعاون والتكامل، ومن ثم لم تستفيد هذه الصناعات من ميزات الانتاج الكبير Mass Production بل وراحت تتنافس فيما بينهما علي التصدير، واقامت الحواجز الجمركية لتحقيق الحماية، وازاء ذلك لم يكن لديها دافع للتطوير والتحديث.

٤-عدم توافر شبكة مواصلات ونقل:

ان التجارة والنقل مرتبطاً ارتباطاً لا ينفصم. فوجود خدمات فعالة للنقل هو شرط اساسي لنجاح عمليات النقل والتوزيع في التجارة خاصة في مجال النقل البحري الذي ينقل ما يزيد عن ٩٠٪ من حجم التجارة الدولية, وقد عانت التجارة بين العديد من الدول العربية من عدم امكانية توافر خطوط نقل منتظمة فيما بينها ، وضعف وسائل الاتصال التي تلعب دوراً هاما في إدارة العملية التجارية.

وتؤثر عوائق نقل السلع بصورة مباشرة أو غير مباشرة علي كفاءة المبادلات التجارية البينية العربية ، فيواجه النقل البري بين الدول العربية ارتفاع التكاليف بالنسبة للنقل بالشاحنات، وذلك اما بسبب ضعف قدرة اصحاب هذه الشاحنات علي التسويق بعيداً عن مقرهم، أو نتيجة للقيود التي تفرضها بعض الدول مما يزيد من احتمال عودة الشاحنات فارغة. وبالنسبة للنقل البحري بين الدول العربية فبجانب النقص في اسطول النقل البحري العربي ما زالت معظم الموانى العربية تعاني من النقص في التقنية المستخدمة فى التفريغ والتحميل مما يعوق تداول البضائع بالموانيء بالاضافة إلي الاختلاف الهائل في هيكل رسوم الموانىء العربية بما يزيد من تكاليف النقل في العديد من الدول العربية[١٧].

٥-تباين التعريفات والقيود الجمركية:

فعلى الرغم من انه من بين الاتفاقيات التجارية القائمة بين دول الجامعة العربية والبالغ عددها ٤٦٢ توجد ٥٢ اتفاقية تمثل نظاما للتجارة الحرة (او في سبيلها لان تكون كذلك), بالاضافة لذلك فان اكثر من نصف الاتفاقيات ال ٥٢ ابرمت من قبل دول الخليج العربي التي كان الانخفاض الشديد لتعريفاتها حتي قبل ابرام

الاتفاقيات عاملا مساعدا لها علي الغاء تلك التعريفات, وبالاضافة الي اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبري (الجافتا) التي جعلت التعريفة صفر ابتداء من عام ٢٠٠٥. الا ان تباين القيود الجمركية ووطأتها تظهر عندما تقارن بظروف اختراق السوق التي يواجهها رجال الاعمال العرب في اسواق اثنين من الشركاء التجاريين الرئيسيين خارج المنطقة العربية ، وهما الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة الامريكية, لان العوائق التعريفية الموجودة فيهما اخف منهما في معظم الدول العربية

وبخلاف القيود الجمركية وغير الجمركية علي الواردات، هناك القيود علي الصادرات، فكثير ما تفرض الدول العربية قيوداً علي أنواع معينة من السلع المنتجة محلياً، كفرض الرسوم والضرائب علي التصدير أو باستخدام نظام التراخيص والرقابة النقدية وفي بعض الحالات قد تمنع أو تقلص الدولة تصدير بعض السلع لاسباب متعلقة بأهمية توفيرها في السوق المحلية لغرض الاستهلاك النهائي أو كمدخلات في عمليات انتاجية، وبالرغم من الاتفاقيات الجماعية العربية قد اوصت بالحد من تأثير هذا القيد علي تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية فان الاختلاف بين السياسات المتعلقة بالتصدير لا زال سائدا في الدول العربية وان اثره في اعاقة تنمية المبادلات التجارية بين الدول العربية ما زال قائماً[١٨].

٦-ارتباط الدول العربية مع دول اخري من خلال الاتفاقيات الثنائية أو الاقليمية(وخاصة مع الاتحاد الاوروبي وامريكا)٠

حيث ان الاتحاد الاوروبي وامريكا اعطت اعفاءات وتسهيلات جمركية أكبر من تلك الموجودة في الاتفاقيات العربية مما ادي إلي اعاقة تنفيذ اتفاقيات التعاون الثنائي والجماعي العربية وتحويل التجارة بدل من خلق التجارة تجاه تلك الدول٠ ويمكن توضيح ذلك من خلال توضيح معاملات الدول العربية مع كل من دول الاتحاد الاوروبي وامريكا علي النحو التالي٠

٦-١ تجارة بعض الدول العربية المتوسطية مع الاتحاد الاوروبي:

طبقت دول الاتحاد الاوروبي مع البلدان العربية المتوسطية وغير العربية النامية غير الاوروبية وغير المتوسطية ايضاً كالدول الافريقية ودول الكاريبي والمحيط الهادي نظام الافضليات المعمم GSP القاضي بمنح المنتجات الصناعية لبلدان العالم الثالث عند دخولها إلي السوق افضلية في المعاملة الجمركية مقارنة بمثيلاتها المستوردة، من البلدان الصناعية [١٩]، ويمنح نظام GSP تخفيضات في التعريفات (اعفاء تام باستثناء بعض المنتجات الزراعية) للمنتجات التي تندرج ضمن الفئات الاربع التالية:

الزراعية، والصناعية، والمنسوجات، والفحم والصلب٠والتخفيضات في التعريفات قد تكون عامة أو مقصورة علي كم معين من المنتجات(حصة) المحددة للمستفيدين٠ وبالاضافة لذلك ، فقد ابرم الاتحاد الاوربي

اتفاقيات تجارية مع غالبية الدول الاعضاء في الجامعة العربية، تم بموجبها منح هذه الدول حق إدخال منتجاتها الصناعية لسوق الاتحاد الاوربي دون فرض رسوم عليها، أو مخفضة، وغالباً ما يقترن ذلك بوجود(حصة) بالنسبة للمنتجات الزراعية.

وتوجد هذه الاتفاقيات مع دول الخليج العربي والعديد من دول المشرق العربي(لبنان وسوريا والاردن ومصر) ودول المغرب العربي(تونس والمغرب والجزائر) والجمهورية اليمنية[٢٠], وتوضح بيانات جدول رقم(٤) ارتفاع نسبة مشاركة الدول العربية المتوسطية في تجارتها الخارجية مع دول الاتحاد الاوربي وخاصة الدول المغرب العربي(تونس والمغرب والجزائر) التي تزيد نسبة تجارتها الخارجية إلي الاتحاد الاوربي إلي إجمالي تجارتها الخارجية عن ٦٠٪ تليها دول المشرق العربي سوريا ولبنان ومصر والاردن، حيث تزيد نسبة تجارتها مع الاتحاد الاوربي عن الثلث باستثناء الاردن التي بلغت ٢٥,٦٪ من إجمالي تجارتها الخارجية، تليها فلسطين بنسبة ١٣,٥٪ من إجمالي تجارتها الخارجية.

جدول رقم (٤) نسبة التجارة الخارجية للدول العربية المتوسطية مع الاتحاد الاوروبي

الدول	الواردت من الاتحاد الاوروبي (٪من إجمالي الواردت)	الصادرات إلي الاتحاد الاوروبي (٪ من إجمالي الصادرات)	إجمالي التجارة الخارجية مع الاتحاد الاوروبي(٪ من إجمالي التجارة الخارجية)
تونس	٧١,٦	٨٠,٠	٧٥
المغرب	٥٧,٩	٧٤,٠	٦٤
الجزائر	٥٨,٠	٦٢,٧	٦١,٤
سوريا	٢٩,٦	٦٥,٠	٤٨,٦
لبنان	٤٥,٩	٢٤,١	٤٣,٨
مصر	٣٤,١	٤٠,٠	٣٥,٦
الاردن	٣٣,٠	٣,٣	٢٥,٦
فلسطين	١٥,٤	٠,٤	١٣,٥
الدول المتوسطية[٠]	٤٧,٥	٤٨,٤	٤٧,٨

(٠) الدول المتوسطية تضم الدول غير العربية الاخري مثل تركيا ، مالطا ، قبرص ، اسرائيل

المصدر

Commission of the European Communities (2002), " EU Trade Relation with the 12:Mediterranean Partner countries" , ***Meeting of EU & Mediterranean Trade Ministers***, Toledo: 19 March, p. 2

ويتضح مدي تركز تجارة الدول العربية مع دول الاتحاد الاوروبي عند مقارنة نسبة تجارة الدول العربية مع الدول العربية نفسها ونسبة تجارتها مع الاتحاد الاوروبي حيث توضح بيانات (٢٠٠٣) ان نسبة تجارة الدول العربية مع دول الاتحاد الاوروبي بلغت ٤٤,٢٪ من إجمالي تجارتها الخارجية خلال نفس العام ٢٠٠٣[٢١].

٦-٢ تجارة الدول العربية مع الولايات المتحدة الامريكية:

اثناء عام ١٩٩٦ قام ١٤ من الدول الاعضاء في الجامعة العربية بتصدير منتجات في ظل نظام التفضيلات العام الذي يمنح اعفاءاً جمركيا للمنتجات التي تدخل السوق الامريكية، وذلك في حدود ما يصل إلي ٤١٠٠ بنداً من بنود التعريفة الجمركية وتشمل هذه البنود الجمركية مجموعة مختارة من المنتجات الزراعية والاسماك والمنتجات الاولية ومعظم المنتجات المصنعة وشبه المصنعة[٢٢].

واثناء عام ٢٠٠٣ كانت نسبة تجارة الدول العربية إلي الدول العربية ١٠,٣٪، بينما نسبة تجارة الدول العربية إلي الولايات المتحدة الامريكية ١٤,٥٪ من إجمالي تجارتها الخارجية في نفس العام[٢٣] ، اي ان التجارة العربية البينية أقل من تجارة الدول العربية مع الولايات المتحدة الامريكية.

ويلاحظ من مقارنة تجارة الدول العربية مع الاتحاد الاوروبي وتجارتها مع الولايات المتحدة ان الاتحاد الاوروبي يستأثر بنسبة كبيرة من تجارة الدول العربية، ويرجع ذلك إلي العديد من الاتفاقيات الثنائية بين دول الاتحاد الاوروبي وبعض الدول العربية، وكذلك اعتماد معظم دول الاتحاد الاوروبي علي الدول العربية الشرق اوسطية ودول الأوبك العربية في استيراد البترول . وان الاسواق العربية لها أهمية ذات شأن لبعض الصناعات الاوروبية ولا سيما الآلات والسيارات وتقنيات الطيران والالكترونيات والاتصالات السلكية واللاسلكية، واعمال التشييد[٢٤].

٧-تعقيد الاجراءات والممارسات الجمركية واجراءات النقل:

لا تزال الاجراءات والممارسات الجمركية تعيق انسياب السلع بين الدول العربية، ويرجع ذلك إلي تعدد الجهات المسئولة عن تخليص السلع المستوردة، وتعقد الاجراءات اللازمة لتخليص البضائع من المنافذ الجمركية، ففي بعض الدول العربية تشتمل الدورة الكاملة لتخليص البضائع علي أكثر من ١٨ معاملة، مما يعرض السلع للتلف في كثير من الاحيان. ولان إدارة الجمارك والجهات المسئولة الاخري بمراقبة الجودة وحماية المستهلك في العديد من الدول العربية، لا تعترف احياناً ببعض الهيئات الاجنبية المختصة بتسليم شهادات الجودة والمواصفات الدولية للسلع المستوردة، فغالباً ما تتم عملية المراقبة بفحص جميع البضائع التي تدخل الحدود الوطنيةعوضا عن فحص عينة منها، مما يستغرق وقتاً طويلاً ، ويزيد في عدم التأكد لدي المستورد، سواء كان تاجراً أو مصنعا للمواد الخام المستوردة، الامر الذي يؤدي إلي زيادة تكاليف الاستيراد، وزيادة تكاليف الاستيراد هذه تحد بدورها من قدرة المصدرين العرب علي الوصول إلي الاسواق العربية، ومنافسة المصدرين الاجانب[٢٥] . ويعد تعقد إجراءات الاستيراد وتعددها من المعوقات التي تحد من دخول اسواق الدول

العربية. وكذلك إجراءات النقل والشحن والعبور، تزيد من تكلفة النقل والاستيراد، وكذلك إجراءات التفتيش والتخليص في مناطق العبورتستغرق وقتاً طويلاً وتتسبب في اضرار مادية وخسائر مالية باهظة في كثير من الاحيان.

اضافة إلي مشاكل النقل البحري بين الدول العربية، فبجانب النقص في وسائل النقل البحري العربي، ما زالت الموانى العربية تعاني من النقص في التقنية المستخدمة في التفريغ والتحميل مما يعيق سرعة تداول البضائع بالموانى بالاضافة إلي الاختلاف الهائل في هيكل رسوم الموانى العربية بما يزيد من تكاليف النقل في العديد من الدول العربية.

٨-القيود الاخري غير الجمركية(الإدارية والكمية والنقدية وغيرها):

تمارس الدول العربية مجموعة من القيود غير الجمركية علي السلع العربية المستوردة من الدول الاعضاء، كرخص الاستيراد، أو الاستمارات والشهادات ، بالاضافة إلي القيود النقدية، فضلاً عن تعقيدات الاجراءات المصرفية لفتح الاعتمادات لتمويل التجارة العربية. كما ان هناك بعض الدول العربية تطبق قوانين تمنع الاستيراد علي سلع صناعية وزراعية. وتتم عمليات المنع تحت مسميات ومبررات لحماية الانتاج المحلي أو لاسباب بيئية أو صحية أو امنية وغيرها من المبررات، في الوقت الذي توجد هناك قائمة للسلع التي لا تسري عليها احكام البرنامج التنفيذي والتي اقرها المجلس الاقتصادي، ومن ثم فان اي منع خارج هذه القائمة يعتبر مخلفاً لاحكام البرنامج التنفيذي. ويسري هذا المنع مع ان المادة الحادية والعشرين من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري تنص علي انه لا يجوز لأية دولة طرف ان تصدر تشريعاً أو قراراً يخالف احكام هذه الاتفاقية أو يعطل تنفيذها. وهذا يعني انه علي الدول العربية التي توجهها قوانين أو تشريعات أو قرارات تخالف احكام الاتفاقية وبرنامجها التنفيذي أن تسوي اوضاعها القانونية والتشريعية بما يتوافق واحكام الاتفاقية.

وقد ايد المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال اجتماع فبراير ١٩٩٩ قرار لجنة التنفيذ والمتابعة بالغاء كافة القيود النقدية علي الاستيراد والتصدير بين الدول الاعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية.

ومن العقبات الهامة التي تعترض التجارة العربية البينية المبالغة في الاشتراطات التي تطلبها السلطات المعنية في الدول العربية عند تخليص السلع العربية المستوردة واشتراط مواصفات مبالغ فيها للتعبئة والتغليف وفترات صلاحية منتجات الاغذية القابلة للتلف، وتعدد الجهات والاختبارات التي تخضع لها السلع، وتواجد المختبرات في مدن أو مناطق مختلفة، واشتراط مواصفات خاصة لشاحنات نقل الحيوانات الحية، واشتراطات الحجر الصحي، والحجر البيطري وتطبيق المواصفات القياسية المحلية، وتفرض بعض الدول مواصفات مبالغاً

فيها للتعبئة والتغليف، كما ان هناك تعددية في الجهات والاختبارات التي تخضع لها السلع بين الدول العربية.

٩- اعادة التقييم لغايات جمركية:

وتختلف النظم العربية في تطبيق الرسوم الجمركية علي السلع المستوردة ، فبعض الدول العربية، اعضاء منظمة التجارة العالمية، ملتزمة بتطبيق اتفاقية التقييم ومن ثم عليها تسوية اوضاعها لاستخدام قيمة الفاتورة كقيمة لاغراض الرسم الجمركي، وهناك دول عربية اخري والتي لم تدخل بعد منظمة التجارة العالمية، تقوم باعادة تقييم فواتير الاستيراد وفق نظم محلية توضع لهذا الغرض ويفرض الرسم الجمركي حسب القيمة المحسوبة من قبل السلطات الجمركية وليس القيمة المسجلة في فاتورة الاستيراد.

ان تطبيق نظام قيمة فاتورة الاستيراد المطبق من قبل منظمة التجارة العالمية علي السلع المستوردة يعطيها امكانية التنبؤ بالاسعار في اسواق الدول العربية دون الخوف من تقلبات الاسعار وعدم اليقين في مستويات اسعار السلع المنافسة للانتاج المحلي. كما ان اقرار هذا النظام من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي لا يترتب عليه تكاليف مالية علي الدول العربية بل علي العكس سيؤدي إلي خفض كلفة تحديد الاسعار للاغراض الجمركية ولن يكون هناك مجالاً للتلاعب بقيم فواتير الاستيراد، خصوصاً وان الاسواق العربية اسواق متجاورة من جهة، كما سيكون هناك نظام تبادل المعلومات الجمركية من جهة ثانية. وهذا من شانه ان يسهل التقييم حسب القيمة الواردة في فاتورة الاستيراد وفي الوقت نفسه يلغي امكانية التعسف في رفع قيمة الفواتير للاغراض الجمركية مما يلغي اثر التخفيض الجمركي الممنوح في إطار منظمة التجارة الحرة العربية الكبري ويؤثر سلباً علي القدرة التنافسية للسلع العربية في الاسواق العربية[٢٦].

٢-٢ سبل مواجهة معوقات التجارة العربية البينية:

١-تفعيل تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبري (الجافتا GAFTA) للتأكد من ازالة المعوقات الجمركية اولاً، والسعي لاتمام الخطوات الاخري اللازمة لبناء التكامل الاقتصادي العربي، مثل الاتحاد الجمركي والسوق المشتركة، وخاصة بين بعض الدول العربية التى تشارك بنسبة كبيرة في التجارة البينية مثل السعودية والامارات والبحرين وعُمان ومصر والمغرب والكويت والاردن، وقطر. علي اساس ان حجم التجارة البينية بينهم كبير، وذلك في مرحلة أولي علي ان تنضم لهم باقي الدول العربية الاخري في مرحلة تالية.

٢- ضرورة ازالة المعوقات غير الجمركية التي تحد من التبادل التجاري بين الدول العربية، والعمل علي تقوية وتطوير الهياكل الانتاجية لتنويع الانتاج بما يؤدي إلي تكاملية بين الدول العربية وليس تنافسيته، وتطوير

صناعات الميزة النسبية والتنافسية لدي الدول العربية بناء علي الاختلافات في الوفرة أو الندرة النسبية للموارد والتي قد تؤدي إلي تنوع الانتاج بين الدول العربية، حيث يوجد بعض الدول لديها وفرة نسبية في عنصر العمل، واخري في عنصر رأس المال، وثالثة في عنصر المواد الخام كالبترول أو الأراضي الزراعية ... وهكذا، وان التخصص وتقسيم العمل بناء علي الوفرة أو الندرة النسبية للموارد يساعد علي تنوع القواعد الانتاجية للدول العربية، مما يؤهلها لتحقيق مزايا تنافسية في التصدير وتنمية التجارة العربية البينية.

٣- وضع نظم تحفيز للمستهلك العربي تشجع علي شراء المنتج العربي بما لا يتعارض مع مبادىء منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية, ومعاملة المنتج العربي نفس معاملة المنتج المحلي داخل الدول العربية بتطبيق قواعد المنافسة العادلة.

٤-تحسين وتطوير وسائل النقل العربي البري والبحري والجوي, وتطوير الموانى العربية ورفع كفاءتها، وتحسين وسائل المواصلات بين الدول العربية والتنسيق الاقتصادي بينها وازالة المعوقات الادارية المرتبطة بالنقل والشحن والتأمين والتفريغ.

٥-تسهيل الاجراءات والممارسات الجمركية، وتبسيط القيود غير الجمركية كالرخص والشهادات والأعمال المصرفية، وعدم المبالغة في استخدام الاشتراطات مثل اشتراطات التخليص والتعبئة والتغليف والمواصفات، وفترات الصلاحية... الخ.

٦- يتعين تعديل اتجاه التجارة العربية نحو الدول العربية، ولن يتأتي ذلك الابمقارنه المزايا التجارية التي تحصل عليها الدول العربية سواء من خلال اتفاقيات منظمة التجارة العالمية أو من خلال اتفاقيات الشراكة الاوروبية أو مناطق التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الامريكية مع تلك التي تطبقها الدول العربية علي تجارتها البينية، وفي ضوء ذلك يشرع باتخاذ الاجراءات والسياسات الكفيلة باعطاء شروط تفضيلية للتجارة البينية العربية.

٧- تطوير آليات التمويل، حيث ان عمليات الاستيراد والتصدير بين الدول ارتبطت تقليدياً بالحاجة إلي وجود تسهيلات التمويل والضمان ، فالتمويل ضروري لتوفير السيولة اللازمة لتمويل العمليات المرتبطة بالمراحل السابقة لتجهيز البضائع وشحنها، والمراحل اللاحقة لتجهيز السلع المصدرة التي تغطي الفترة الزمنية بين شحن البضاعة واستحقاق الدفع من قبل المستورد والتي قد تطول أو تقصر حسب الاتفاق، فالمصدر يحتاج بطبيعة الحال إلي قيم السلع المصدرة عند الشحن لتغطية نفقات الانتاج في حين يحتاج المورد إلي فترة زمنية بعد استلام البضاعة لتسويقها كلياً أو جزئياً حتي يتمكن من سداد قيمتها بالكامل، ولا يقتصر النشاط التمويلي علي الائتمان القصير الاجل المخصص للتبادل التجاري بل يمكن تجاوزة إلي تمويل القاعدة الانتاجية من خلال تمويل

احتياجات المنشأت الانتاجية من مستلزمات الانتاج والسلع الانتاجية، خاصة تلك التي تنتج سلع قادرة علي تغطية احيتاجات الاسواق العربية.

٨- **توفير المعلومات التجارية** ، وتسهيل سبل الاتصال المستمر بين المصدر والمستورد في المنطقة العربية، وقد يتأتي هذا الدور من خلال تصعيد دور الغرف التجارية والصناعية في مجال التعريف بالمنتجات وذلك بتنظيم بعثات تجارية مشتركة لرجال الاعمال والشركات وتعزيز قنوات الاتصال التجاري بين الجهات المستوردة والمصدرة، وتشجيع اقامة المراكز التجارية والحرص علي اقامة المعارض الدورية والدائمة في الاقطار العربية.

٩- **تحرير تدفقات الاستثمارات العربية البينية**، وتيسير تحقيق التكامل المالي الدولي بين الدول العربية، سواء بتشجيع الاستثمار في محفظة الاوراق المالية أو بتنشيط الاستثمار المباشر.

النتائج والتوصيات:

من استعراض **تطور التجارة البينية** نلاحظ

١-انخفاض نسبة التجارة العربية البينية إلي إجمالي التجارة الخارجية العربية، وانها لم تتعد ١١٪ خلال الفترة من ١٩٨٠ حتى ٢٠٠٣ م

٢-ان نسبة التجارة العربية البينية إلي إجمالي التجارة العربية لم تتحسن نتيجة تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبري(الجافتا) منذ ١٩٩٨ وحتى ٢٠٠٣، ولم تزد عن ٩,٤٪ من إجمالي التجارة الخارجية العربية، وهذا يثبت صحة فرضية الدراسة التي توقعت عدم تحسن التجارة العربية البينية علي الرغم من بدء تنفيذ الجافتا، ولكن قد تكون هذه النتيجة حكم مبدئي علي الفترة التي تم تنفيذ مراحل الجافتا خلالها والحكم النهائي لا يمكن اصدارة الا بعد مرور فترة قد لا تكون اقل من خمس سنوات بعد اكتمال تنفيذ مراحل الجافتا ، اي بعد عام ٢٠١٠ تقريبا، الامر الذي يثير مخاوف حول عدم جدوي اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبري في المستقبل، نظر لعدم جدواها منذ بداية التخفيض الجمركي وحتي ٢٠٠٣ .

٣-ان نسبة التجارة العربية البينية إلي الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية منخفضة وتدور حول ٦٪ ، ولكنها اتجهت إلي التحسن في السنة الاخيرة من فترة التحليل حيث بلغت ٦,٣٪ عام ٢٠٠٣ وهي أعلي نسبة وصلت لها.

٤-تعد السعودية اكبر شريك في التجاررة العربية البينية تليها الامارات العربية المتحدة، اذ بلغت صادرات السعودية للدول العربية٤٠٪ من اجمالي الصادرات العربية البينية عام ٢٠٠٣، وان وارداتها بلغت ١٤,١٪

من إجمالي الواردات العربية البينية، بينما بلغت صادرات الامارات البينية ١٤,٥٪، وارداتها البينية ١٣,٢٪من إجمالي الواردات العربية البينية عام ٢٠٠٣ .

اما عن اسباب تدني نسبة التجارة العربية البينية فانها تتلخص في

١-تشابه هياكل الانتاج والصادرات وتركز الأخيرة في المواد الأولية.

٢-عدم توافر الارادة السياسية والمصارحة الصادقة لتحقيق التكامل.

٣-عدم وجود سياسة قومية عربية للتصنيع.

٤-عدم توافر شبكة مواصلات ونقل عربية جيدة.

٥-تباين التعريفات والقيود الجمركية.

٦-ارتباط الدول العربية مع دول الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة الامريكية وغيرها باتفاقيات ثنائية واقليمية للتبادل التجاري.

٧-تعقد الاجراءات والممارسات الجمركية واجراءات النقل

٨-القيود الاخري غير الجمركية(الادارية والكمية والنقدية... وغيرها)

٩-اعادة التقييم لغايات الجمركية.

وبالنسبة لسبل مواجهة تلك المعوقات فانه يتعين ما يلي:

١-تفعيل تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية والانتقال إلي المرحلة الثانية في سلم التكامل وهي الاتحاد الجمركي ثم السوق العربية المشتركة.

٢-ضرورة ازالة المعوقات غير الجمركية.

٣-وضع نظم التحفيز المستهلك العربي لشراء المنتجات العربية.

٤-تحسين وتطوير وسائل النقل العربي البري والبحري والجوي وتطوير الموانى العربية.

٥-تسهيل الاجراءات والممارسات الجمركية.

٦-دراسة المزايا التي تمنحها الدول الاوروبية وامريكا من خلال الاتفاقيات الثنائية مع الدول العربية، والاستفادة منها واتاحتها في الاتفاقيات العربية لتحويل التجارة من التجارة مع تلك الدول إلي الدول العربية.

٧-تطوير آليات لتمويل، واعتماد اسلوب المقايضة في التبادل التجاري بين الاقطار العربية.

٨-توفير المعلومات التجارية.

٩-تحرير تدفقات الاستثمارات العربية البينية وتيسيرها.

المراجع والهوامش:

أولا: قائمة المراجع

١-الامانة العامة لجامعة الدول العربية(واخرون)(٢٠٠٤)،" التقرير الاقتصادي العربي الموحد" .

٢- الامم امتحدة (٢٠٠٥) ، " الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الاقليمي في دول الاسكوا، ٢٠٠٤ "، نيويورك: اللحنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا- الاسكاوا، ص ٢٩ .

٣- اخرمبالي ولد محمد(٢٠٠٣)، " الاثار الاقتصادية للشراكة العربية الاوربية علي الاقتصادات العربية(تجربة تونس والمغرب)" ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم — معهد البحوث والدراسات العربية- جامعة الدول العربية، القاهرة ٠

٤-جمال الدين زروق(١٩٩٢)،"التجارة العربية البينية- العوامل المؤثرة فيها وامكانيات تنميتها"، في سعيد النجار(محرر)(سياسات التجارة الخارجية والبينية للبلاد العربية)، ابوظبي: صندوق النقد العربي والصندق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي.

٥-سامية عمار(١٩٩٧)،" التجارة البينية العربية: تطورها وامكانية تنميتها"، مجلة مصر المعاصرة، العدد(٤٤٧) ، السنة الثامنة والثمانون.

٦-عبد الرحمن صبري(١٩٩٥)،"اثر تسعير قطاع النقل علي رفع كفاءة التجارة"، ورقة بحثية مقدمة في ندوة (*كفاءة التجارة العربية*)، الامانة العامة لجامعة الدول العربية والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية واتحاد المصارف العربية وصندوق النقد العربي ، القاهرة ٢٥-٢٩ يونيو.

٧-علي لطفي(١٩٩٧)، " اقتصاد الوطن العربي علي مشارف القرن الحادي والعشرين" ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي العشرين للاقتصاديين المصريين، *الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع*، القاهرة من ٢٠ — ٢٢ نوفمبر.

٨-علي محمد رمضان المافوري(٢٠٠٤) ، " التجارة العربية البينية المعوقات وسبل التطوير" ورقة بحثية مقدمة في مؤتمر(التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي) ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان — الاردن، ٢٠-٢٢ ستمبر٠

٩-عمر باكيرو طالب عوض(٢٠٠٤)،" تطور التجارة العربية البينية"، ورقة بحثية مقدمة في مؤتمر(التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي) المنظمة العربية للتنمية الادارية، عمان — الاردن: ٢٠-٢٢ سبتمبر.

١٠-فولكريريش (١٩٩٩) ، " وجهة نظر المانية" في (الشراكة الاقتصادية العربية- الاوروبية: تجارب وتوقعات) ، تحرير ، مهدي الحافظ،الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية وغُرفة التجارة العربية – الفرنسية وغرفة التجارة العربية مع بليجيكا ولوكسمبورج ولجنة الاتحاد الاوروبي،باريس: مارس.

١١-هانسبيتر تشاني(١٩٩٧)،"التجارة البينية العربية والاتفاقيات المتعلقة بها واثرها علي الشركات والموسسات العربية في ظل العولمة" ورقة بحثية مقدمة في ندوة(*اتجاهات عولمة الاقتصاد واثرها علي الشركات والمؤسسات العربية*)،القاهرة:المنظمة العربية للتنمية الادارية،٢٨-٣٠ ستمبر ١٩٩٦,

١٢- وزارة التجارة والصناعة (٢٠٠٥)، " *تقرير التجارة الخارجية المجمع* "، مصر: مجلد (٥)، العدد (٤)، ص ٢٣,

1-Commission of the European Communities (2002), " EU Trade Relation with the 12 Mediterranean Partner countries" , ***Meeting of EU & Mediterranean Trade Ministers***, Toledo: 19 March.

2-ESCWA, based on IMF, ***Direction of Trade Statistics Yearbook***, 2001;

3- IMF, ***Direction of Trade Statistics Quarterly***, June 2002; June 2003 and June 2004.

4-http://www.erf.org.eg/economic_00/html/body_intra-regional.html

ثانيا الهوامش :

١- جمال الدين زروق(١٩٩٢)،"التجارة العربية البينية- العوامل المؤثرة فيها وامكانيات تنميتها"، في سعيد النجار(محرر)(سياسات التجارة الخارجية والبينية للبلاد العربية) ، ابوظبي: صندوق النقد العربي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي،ص ١٨٣

٢- التوزيع الجغرافي للصادرات خلال الفترة من يناير – سبتمبر ٢٠٠٥، للمزيد من التفاصيل انظر:

- وزارة التجارة والصناعة (٢٠٠٥)، " تقرير التجارة الخارجية المجمع "، مصر: مجلد (٥)، العدد (٤)، ص ٢٣.

٣- الامم امتحدة (٢٠٠٥) ، " الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الاقليمي في دول الاسكوا، ٢٠٠٤ "، نيويورك: اللحنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا- الاسكاوا، ص ٤٠ .

٤- هانسبيتر تشاني(١٩٩٧)،"التجارة البينية العربية والاتفاقيات المتعلقة بها واثرها علي الشركات والموسسات العربية في ظل العولمة" ورقة بحثية مقدمة في ندوة(اتجاهات عولمة الاقتصاد واثرها علي الشركات والمؤسسات العربية)،القاهرة:المنظمة العربية للتنمية الادارية،٢٨-٣٠ ستمبر ١٩٩٦،ص ١٦٩ .

٥- عمر باكيرو طالب عوض(٢٠٠٤)،" تطور التجارة العربية البينية"، ورقة بحثية مقدمة في مؤتمر(التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي) المنظمة العربية للتنمية الادارية، عمان – الاردن: ٢٠-٢٢ سبتمبر، ص٥٣ .

٦- الامانة العامة لجامعة الدول العربية, (واخرون)،(٢٠٠٥) " التقرير الاقتصادي العربي الموحد "، ص د.

٧- سامية عمار(١٩٩٧)،" التجارة البينية العربية: تطورها وامكانية تنميتها"، مجلة مصر المعاصرة، العدد(٤٤٧) ، السنة الثامنة والثمانون، ص ١١٣

٨- الامانة العامة لجامعة الدول العربية(٢٠٠٤)،" التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، ص ١٤٤

٩- الامانة العامة لجامعة الدول العربية (واخرون)، (٢٠٠٥)، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٣٩- ١٤٠.

١٠-المرجع السابق، ص ،١٤٥

١١- على لطفى (١٩٩٧) ، " اقتصاد الوطن العربى على مشارف القرن الحادى والعشرين " ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمى السنوى العشرين للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة من ٢٠-٢٢ نوفمبر ، ص ٧,

١٢- الامم المتحدة (٢٠٠٥) ، الاستعراض السنوى للتطورات فى مجال العولمة والتكامل الاقليمى فى دول الاسكوا ٢٠٠٤" نيويورك: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى اسيا – الاسكاوا ، ص ٢٩.

١٣- انظر ملاحق الدراسة ، وجدول رقم (٥).

14- http://www.erf.org.eg/economic../html/body intra-regional.html

١٥-عمر باكيرو طالب عوض(٢٠٠٤)، مرجع سبق ذكره، ص ٦٥ ٠

١٦- علي لطفي(١٩٩٧)، مرجع سبق ذكره، ص ٨ ٠

١٧ - عبد الرحمن صبري(١٩٩٥)،"اثر تسعير قطاع النقل علي رفع كفاءة التجارة"، ورقة بحثية مقدمة في ندوة (كفاءة التجارة العربية)، الامانة العامة لجامعة الدول العربية والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية واتحاد المصارف العربية وصندوق النقد العربي ، القاهرة ٢٥-٢٩ يونيو، ص ٨.

١٨- على محمد رمضان المافورى(٢٠٠٤)، "التجارة العربية البينية المعوقات وسبل التطوير ، ورقة بحثية مقدمة فى مؤتمر (التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادى) المنظمة العربية للتنمية الادارية ، عمان – الاردن ، ٢٠-٢٢ سبتمبر ، ص ٧٣٧.

١٩-اخر مبالى ولد محمد (٢٠٠٣)، الاثار الاقتصادية للشراكة العربية الاوروبية على الاقتصادات العربية (تجربة تونس والمغرب)" رسالة ماجستير (غير منشورة) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم – معهد البحوث والدراسات العربية – جامعة الدول العربية ، القاهرة : ص ٣٢.

٢٠- هانسبيتر تشاني (١٩٩٧) ، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٤ ٠

٢١ - الامانة العامة لجامعة الدول العربية(٢٠٠٤)، مرجع سبق ذكره، ص ١٤١ ٠

٢٣- الامانة العامة لجامعة الدول العربية (٢٠٠٤) ، مرجع سبق ذكره ،ص ١٤١ ٠

٢٤- فولكربيريش (١٩٩٩) ، " وجهة نظر المانية" في (الشراكة الاقتصادية العربية- الاوروبية: تجارب وتوقعات) ، تحرير ، مهدي الحافظ،الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية وغُرفة التجارة العربية – الفرنسية وغرفة التجارة العربية مع بليجيكا ولوكسمبورج ولجنة الاتحاد الاوروبي،باريس: مارس، ص ٤٠ ٠

٢٥- عمر باكيرو طالب عوض (٢٠٠٤) ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٦٦-٦٧ ٠

٢٦- المرجع السابق، ص ٦٩ ٠

الملاحق

الدوال تم تقديرها علي النحو التالى:

1) $Intra\ \ Export = -1208.078 + .613\,Year$

$(256.960)^{**}\ \ (.129)^{**}$

$DW = .43 \quad R^2 = .49$

2) $Intra\ \ \mathrm{Im}\,port = -1012.559 + .515\ \ Year$

$(201.137)^{**}\ \ (.101)^{**}$

$DW = .44 \quad R^2 = .53$

3) $Intra\ \ Trade = -2220.632 + 1.128 \qquad Year$

$(453.563)^{**}\ \ (.228)^{**}$

$DW = .42 \quad R^2 = .52$

4) $Total\ \ Export = -10778.816 + 5.497 \qquad Year$

$(3590.173)^{**}\ \ (1.802)^{**}$

$DW = .312 \quad R^2 = .29$

5) $Total\ \ \mathrm{Im}\,port = -7149.915 + 3.656 \qquad Year$

$(1406.908)^{**}\ \ (.706)^{**}$

$DW = .300 \quad R^2 = .54$

6) $Total\ \ Trade = -17928.73 + 9.153 \qquad Year$

$(4891)^{**}\ \ (2.456)^{**}$

$DW = ..27 \quad R^2 = .38$

7) $Intra/Total\ Trade = -1.942 + 1.00002 \qquad Year$

$(.516)^{**}\ \ (.000)^{**}$

$DW = 1.4 \quad R^2 = .40$

حيث ان

( ) = الارقام داخل الاقواس تشير الي الخطأ المعياري Std Error

** = تشير إلي ان التقدير معنوي عند مستوي معنوية (0.05)

R^2 =معامل التحديد

D.W = تشير الي احصائية Durbin- Watson وهي مؤشر لقياس الارتباط الذاتي للبواقي Autocorrelation وقيمتة تتروح بين $0< DW<4$

وحيث ان عدد مفردات السلسلة =٢٥ وان عدد المتغيرات المستقلة =١ فان الحد الادني والاعلي من جدول D.W هي

الحد الادني للاحصائية = ١,١٨ والحد الاعلي للاحصائية =١,٣٤ وبالتالي فانة يوجد ارتباط ذاتي موجب لان $0 < D.W.<1.18$ وهذا شائع في كل الحالات محل الاختبار

اي يحتمل وجود ارتباط ذاتي موجب في الدول السبع المقدرة بناء علي قيمة D.W. السابقة

* وبناء علي ما سبق تم تقدير بيانات جدول رقم (٥) التالي:

جدول رقم (٥) التنبؤ بالتجارة الخارجية العربية البينية والاجمالية خلال الفترة من ٢٠٠٥ الي ٢٠٢٥

القيمة بالمليار دولار

السنوات	الصادرات البينية المتوقعة	الواردات البينية المتوقعة	التجارة البينية المتوقعة	الصادرات الاجمالية المتوقعة	الواردات الاجمالية المتوقعة	التجارة الاجمالية المتوقعة	نسبة التجارة البينية الي الاجمالية(٪)
٢٠٠٥	٢٠,٩٩	٢٠,٠٢	٤١,٠١	٢٤٢,٦٧	١٨٠,٣٧	٤٢٣,٠٣	٩,٧
٢٠٠٦	٢١,٦٠	٢٠,٥٣	٤٢,١٤	٢٤٨,١٧	١٨٤,٠٢	٤٣٢,١٩	٩,٨
٢٠٠٧	٢٢,٢١	٢١,٠٥	٤٣,٢٦	٢٥٣,٦٦	١٨٧,٦٨	٤٤١,٣٤	٩,٨
٢٠٠٨	٢٢,٨٣	٢١,٥٦	٤٤,٣٩	٢٥٩,١٦	١٩١,٣٣	٤٥٠,٤٩	٩,٩
٢٠٠٩	٢٣,٤٤	٢٢,٠٨	٤٥,٥٢	٢٦٤,٦٦	١٩٤,٩٩	٤٥٩,٦٥	٩,٩
٢٠١٠	٢٤,٠٥	٢٢,٥٩	٤٦,٦٥	٢٧٠,١٥	١٩٨,٦٥	٤٦٨,٨٠	١٠,٠
٢٠١١	٢٤,٦٦	٢٣,١١	٤٧,٧٨	٢٧٥,٦٥	٢٠٢,٣٠	٤٧٧,٩٥	١٠,٠
٢٠١٢	٢٥,٢٨	٢٣,٦٢	٤٨,٩٠	٢٨١,١٥	٢٠٥,٩٦	٤٨٧,١١	١٠,٠
٢٠١٣	٢٥,٨٩	٢٤,١٤	٥٠,٠٣	٢٨٦,٦٤	٢٠٩,٦١	٤٩٦,٢٦	١٠,١
٢٠١٤	٢٦,٥٠	٢٤,٦٥	٥١,١٦	٢٩٢,١٤	٢١٣,٢٧	٥٠٥,٤١	١٠,١
٢٠١٥	٢٧,١٢	٢٥,١٧	٥٢,٢٩	٢٩٧,٦٤	٢١٦,٩٣	٥١٤,٥٧	١٠,٢
٢٠١٦	٢٧,٧٣	٢٥,٦٨	٥٣,٤٢	٣٠٣,١٤	٢٢٠,٥٨	٥٢٣,٧٢	١٠,٢
٢٠١٧	٢٨,٣٤	٢٦,٢٠	٥٤,٥٤	٣٠٨,٦٣	٢٢٤,٢٤	٥٣٢,٨٧	١٠,٢
٢٠١٨	٢٨,٩٦	٢٦,٧١	٥٥,٦٧	٣١٤,١٣	٢٢٧,٨٩	٥٤٢,٠٢	١٠,٣
٢٠١٩	٢٩,٥٧	٢٧,٢٣	٥٦,٨٠	٣١٩,٦٣	٢٣١,٥٥	٥٥١,١٨	١٠,٣
٢٠٢٠	٣٠,١٨	٢٧,٧٤	٥٧,٩٣	٣٢٥,١٢	٢٣٥,٢٠	٥٦٠,٣٣	١٠,٣
٢٠٢١	٣٠,٨٠	٢٨,٢٦	٥٩,٠٦	٣٣٠,٦٢	٢٣٨,٨٦	٥٦٩,٤٨	١٠,٤
٢٠٢٢	٣١,٤١	٢٨,٧٧	٦٠,١٨	٣٣٦,١٢	٢٤٢,٥٢	٥٧٨,٦٤	١٠,٤
٢٠٢٣	٣٢,٠٢	٢٩,٢٩	٦١,٣١	٣٤١,٦١	٢٤٦,١٧	٥٨٧,٧٩	١٠,٤
٢٠٢٤	٣٢,٦٣	٢٩,٨٠	٦٢,٤٤	٣٤٧,١١	٢٤٩,٨٣	٥٩٦,٩٤	١٠,٥
٢٠٢٥	٣٣,٢٥	٣٠,٣٢	٦٣,٥٧	٣٥٢,٦١	٢٥٣,٤٩	٦٠٦,١٠	١٠,٥

المصدر:

-حسبت التقديرات المتوقعة بناء علي انحدار كل متغير من متغيرات التجارة علي الزمن باستخدام حزمة البرنامج الاحصائى (SPSS) بالاعتماد علي بيانات جدول رقم (١) .